اقتصاد

فوق الطاولة

سعر القمح (مجز).. لكن لأي هدف؟

علي هاشم

لأربع مواسم خلت، نجحت الحكومة في الإيحاء لنا بجديةِ سعيها لاستجرار مواسم الحبوب، دون أن يساورنا أدنى شك في نيّاتها أو التفكر لبرهة بأنها قد لا تريد ذلك.

ولربما هي تتطلع إلى تحقيق أهداف وطنية سرية من وراء آليات التسعير المخزية التي ما فتئت تعتمدها في كل عام (اقتباساً) من سابقه حفاظاً منها على سلسلة الفشل المستنسخ، لكن تحسباً، ورغم ضآلة الاحتمال.

فقد يصادف أن تكون الحكومة تتطلع بصدق للنجاح في استجرار المواسم، وما فشلها إلا نتيجة (لا إرادية) لسياساتها المتهالكة وافتقار مؤسساتها إلى محاسب ضليع بعمليات الجمع والطرح والتقسيم توكل له المسؤولية الثقيلة في احتساب السعر (المجزي) الكفيل باستجرار أكبر كمية ممكنة من الموسم!.. لربما!.

واستطراداً لاحتمال الفشل (اللاإرادي) هذا رغم ضآلته، فلا يرى المرء بدّاً من تفنيد جدوى السعر الذي اعتمدته الحكومة لهذا العام (كما في كل عام).. ففي عالم تسوده الحرب كما هي حالنا، يتقدم (السعر) كعنصر حاسم في (تحقيق / عدم تحقيق) الأهداف التسويقية، ومع وقوع مناطق الزراعة الإستراتيجية خارج السيطرة وضمن بيئة نقدية مفتوحة تتجاذبها (الدولرة) تارة و(التتريك) و(الدينرة)، يصبح التسعير عنصراً حاسماً في (استجرار / عدم استجرار) المواسم.

بطبيعة الحال، يصعب وضع وحدة قياس ناجعة للتسعير العادل لمواسم الحبوب في ظل التبدلات الدراماتيكية التي تعتمل سوق النقد الوطني، الصعوبة السابقة تجر أمامها أخرى لدى تقييم فعالية السعر (المجزي) الذي اعتمدته الحكومة هذا العام، ورغم من ذلك، فلا يعدم المرء حيلة لاستنباط وحدة قياس تقريبية للوقوف على السياسات الحكومية المانعة لتسويق المواسم.

في يوم الأحد ٥ أيار من العام الماضي ٢٠١٥، أعلنت الحكومة عن ٦١ ليرة ثمناً مجزياً لكغ القمح المنوي استجراره من الفلاحين، يومها كان الدولار ينوس بين ٢٧٥– ٢٨٠ ليرة.. يوم الثلاثاء الماضي ١٧ أيار ٢٠١٦، أعلنت عن ١٠٠ ليرة (مجزية) سعراً للكغ، وسط دولار يعوم عند مستوى ٦٣٠ ليرة.

نظرياً، ولكي تفشل الحكومة في تسوق موسم الحبوب بأكثر مما فعلت العام الماضي، فما كان عليها أن تفعل أكثر مما فعلت هذا العام، فقياساً بالمتغيرات النقدية الراهنة، يمكن (تقريش) السعر المعلن للعام الجاري لحوالى ٤٠ ليرة قياساً بالعام الماضي، ومع هذا التقليص السعري بالضبط، يمكن للمراقب أن يتلمس الأهداف الوطنية السرية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها في عدم تسويق المحاصيل.

أما إن هي أرادت النجاح في تحقيق النسبة ذاتها من الفشل الذريع الذي نجحت في تحقيقه الموسم الماضي، فيبدو لزاماً عليها إعادة سعر الدولار بسرعة إلى مستويات توازنية عند ليرة ٤٦٠، وإلا فلن يبقى أمامها سوى رفع سعر القمح المعلن هذا العام إلى ما فوق ١٧٠ ليرة للكغ!.. وبالطبع، ليس من العقلانية مناقشة السعر الذي يكفل استجرار كميات أكبر من المواسم لهذا العام، لأن أحداً لا يحتاج ذلك.

الحكومة تستعد لرمضان

جلسة مجلس الوزراء : بتوجيه من الرئيس الأسد.. تعويض فوري للمتضررين من التفجيرات الإرهابية في جبلة وطرطوس..

الوطن

بحث مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية برئاسة الدكتور وائل الحلقي رئيس المجلس العديد من الملفات الخدمية والاقتصادية والهموم المعيشية والإجراءات المتخذة لتعزيز الاستقرار التدريجي في سعر صرف الليرة السورية وواقع الأسعار في الأسواق وآليات ضبطها.

وخلال الاجتماع وجه الحلقي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لاتخاذ آليات جديدة لمراقبة واقع الأسعار استعداداً لشهر رمضان المبارك، إضافة إلى توفير المواد الغذائية والتموينية والسلع الاستهلاكية كافة من خلال منافذ التدخل الإيجابي وغيرها كما طلب العمل على تحديد سلة سلعية بالمواد الأساسية وبأسعار مدعومة وموافاة مجلس الوزراء بالآليات والكميات اللازمة ومقدار التمويل اللازم في ضوء الإحصائيات للأسر السورية بالتنسيق مع المكتب المركزي للإحصاء.

وأشار الحلقي إلى العديد من القضايا الخدمية والاقتصادية وحول ما يطرح من وجود تراجع ونقص في بعض الأصناف الدوائية في الصيدليات، مشدداً على أهمية قيام وزارة الصحة بالمتابعة وملاحقة المحتكرين حرصاً على توفر الأدوية أمام المواطنين.

وأشار الحلقي إلى حرص الحكومة على حماية الصناعات الوطنية ودعمها وإلى اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتوفير مستلزمات الإنتاج والرعاية من أعلاف وأدوية بيطرية ومنع الذبح العشوائي خارج المسالخ وتهريب الثروة الحيوانية إلى دول الجوار.

وطلب الحلقي من وزارة الموارد المائية متابعة واقع مياه الشرب في بلدات وقرى محافظة السويداء وخاصة مدينة شهبا، وأشار الحلقي إلى الإجراءات والجهود الحكومية لتعزيز استقرار سعر صرف الليرة السورية التي أدت إلى تحقيق تحسن تدريجي في سعر صرف الليرة السورية، ومن الجدير ذكره أن الحلقي كان في بداية الاجتماع قد لفت إلى أن التفجيرات الإرهابية وقذائف الحقد والإرهاب التي استهدفت العديد من المناطق السورية وخاصة مدينتي جبلة وطرطوس والتي أدت إلى استشهاد وجرح العديد من المواطنين الأبرياء تستهدف زعزعة النسيج المجتمعي السوري مترافقة بحرب إعلامية شرسة تريد النيل من الشعب السوري ومؤسساته الوطنية الصامدة والاقتصاد الوطني وزرع الفتنة واليأس بين أبناء الوطن الواحد لكننا نقول لهم إنكم واهمون فكما فشلتم في السابق ستفشلون مجدداً والشعب السوري عبر التاريخ كان وسيبقى شعباً واحداً ومثالاً يحتذى للوحدة الوطنية والشعب الواحد والوطن الواحد الذي سيهزم الإرهاب وفكره الإجرامي المتطرف وأن سورية ستبقى منارة للدين الإسلامي المعتدل والحقيقي والعلم والمعرفة والمحبة والتسامح والنسيج المجتمعي الواحد والمتماسك وسيبقى الشعب السوري أقوى من الإرهاب وكل من يقف وراءه ويدعمه، وثمن الدكتور الحلقي الانتصارات الكبرى التي يحققها جيشنا الباسل على الجبهات كافة، وأكد الحلقي أنه بناء على توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعويض الفوري للإخوة المتضررين جراء هذه التفجيرات الإرهابية التي ضربت مدينتي جبلة وطرطوس وإعادة تأهيل المناطق كافة التي لحقها الخراب والدمار بما فيها البنى التحتية وغيرها وتقديم منح مالية فورية لذوي الشهداء والجرحى وصرف نسبة من قيمة الأضرار بشكل فوري ريثما يتم تقييم نسبة الأضرار بشكل كامل، وأشار الحلقي إلى الجهود الحكومية لإعادة تأهيل مشفى جبلة الوطني وبناء تجمع آخر حيث تم رصد مبلغ ٥٠٠ مليون ليرة سورية بناء على توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد لدعم مشروع الإقلاع بمشفى جبلة الوطني الجديد، إضافة إلى رصد ٣٥٠ مليون ليرة سورية لتأمين التمويل اللازم للإقلاع المباشر.

وقدم نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية المهندس عمر غلاونجي عرضاً للإجراءات الحكومية لإعادة تأهيل البنى التحتية في مواقع التفجيرات الإرهابية في مدينتي جبلة وطرطوس واستنفار الأجهزة الطبية والمشافي في محافظتي طرطوس واللاذقية لتقديم الرعاية الطبية اللازمة للجرحى بالشكل المطلوب وأشار إلى قيام ورشات الصيانة بالتعاون مع آليات مجالس المدن للتعامل مع هذه المواقع وإزالة آثار الدمار فيها من أجل إعادة التأهيل بالسرعة القصوى حيث تمت إعادة العمل في الكراج.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون تعديل اللصيقة القضائية المبينة في المادة ١ من المرسوم التشريعي رقم ٩٤ لعام ٢٠٠٥، واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره، ووافق مجلس الوزراء على القرار بتفويض وزير المالية بمنح المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية سلفة مالية مقدارها مليار ان ومئة مليون ليرة سورية لصرف الرواتب والأجور للعاملين لديها عن النصف الثاني من عام ٢٠١٦ موزعة على ست دفعات.

كما اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الاتصالات والتقانة والمتضمن طلبها الموافقة على تمديد العمل بقرار مجلس الوزراء رقم ٣/م. ولعام ٢٠١٤ المتعلق بإعفاء مستوردات القطاع العام كافة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الجمهورية العربية السورية من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى لمدة ستة أشهر وللمرة الرابعة بدءاً من تاريخ ٢٠١٦/١/٢ ولنهاية عام ٢٠١٦.

منح مالية لذوي الشهداء والجرحى وإعادة تأهيل مشفى جبلة وبناء تجمع جديد

المركزي يجتمع مع الصاغة

الحاكم: المركزي كان وسيبقى صانع السوق والمحدد الرئيسي لسعر الصرف

محمد راكان مصطفى

واستمر سعر صرف الدولار أمام الليرة بالانخفاض مع استمرار تدخل المركزي في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية لتتراوح يوم أمس بين ٥٨٥ و٦٠٠ ليرة سورية للدولار، منخفضة انخفاضاً خفيفاً عن يوم أمس الأول.

يترافق هذا الانخفاض مع الكشف من حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة عن حزمة جديدة من الإجراءات المتعلقة بإيجاد أفضل الحلول لدعم العملية الإنتاجية وتشجيع أصحاب الفعاليات الاقتصادية على الإنتاج، لدفع عجلة الصناعة الوطنية بوتيرة سريعة ما يساهم بدعم الليرة السورية.

وأكد حاكم مصرف سورية المركزي في بيان حصلت «الوطن» على نسخة منه أن المصرف المركزي كان وسيبقى صانع السوق والمحدد الرئيسي لسعر الصرف وهذا هو دوره الطبيعي.

وفي سياق متصل اجتمع حاكم مصرف سورية المركزي صباح يوم أمس مع رئيس مجلس إدارة الجمعية الحرفية للصياغة بدمشق غسان جزماتي بهدف مناقشة عدد من المواضيع ذات الصلة بتنظيم سوق الذهب في سورية وذلك في إطار الجهود التي قام بها المصرف المركزي والتي أدت إلى إيجاد إطار تنظيمي واضح لهذه الصناعة المهمة.

من جهته مصرف سورية المركزي دعا جميع المصارف الخاصة المرخصة العاملة في القطر لحضور اجتماع في صباح يوم الثلاثاء ٢٠١٦/٥/٣١ لمناقشة تفعيل دورها وتمويل عملية الإنتاج والاستثمار وذلك مما ينسجم مع أهمية هذه المصارف في الاقتصاد الوطني، وأكد المصرف المركزي ضرورة أن تضطلع الجهات المعنية بالدور المنوط بها في مراقبة الأسعار في السوق بالشكل الذي يضمن انعكاس إجراءات مصرف سورية المركزي التي أدت إلى تحسن سعر الصرف وأسعار السلع والتالي على معيشة المواطن.

كما كشف المصرف المركزي عن دراسته لإمكانية تمديد المهلة الممنوحة للمصدرين بموجب القرار رقم ٦٧٩/ل.أ تاريخ ٢٠١٦/٥/١٠ الذي اعتبر جميع تعهدات إعادة قطع التصدير التي خرجت البضاعة بموجبها من القطر قبل تاريخ ٢٠١٦/٦/٠١، مسددة تسديداً كلياً بموجب تقديم المصدر لنسخة التعهد رقم (٣) إلى المصرف منظم التعهد بعد ختمها من الأمانة الجمركية، مع إعفائهم من الغرامات والجزاءات كافة، وذلك حتى تاريخ ٢٠١٦/٨/٣٠.. كما أكد المصرف المركزي استمراره بعملية التدخل في سوق القطع الأجنبي بشكل يومي عبر المصارف وشركات الصرافة، وعلى جاهزيته لتلبية كامل حاجة السوق من القطع الأجنبي التجارية وغير التجارية بسقوف مفتوحة، وفي سياق آخر خاطب مصرف سورية المركزي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لاعتماد سعر الصرف الوارد في نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية لغاية تمويل المستوردات بتاريخ البيان الجمركي بدلاً من تاريخ منح إجازة الاستيراد عند تسعير المواد المستوردة، وذلك حرصاً من مصرف سورية المركزي على استقرار وضبط الأسعار في السوق المحلية بما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة المواطن.

وحدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية ليوم أمس بـ٥٦٧٫٢٤ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٥٦٧,٣٦ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة.

وفي قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه أمس حدد المصرف سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٥٧٥ ليرة سورية، وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفقاً للقائمة ٦٣٧,٠٤ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٦٣٧,١٧ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة ٦٤٤,٦٦ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

الأموي: اهتمام إيراني بالصناعات الدوائية والطاقات المتجددة

علي محمود سليمان

بيّنت نائب المدير العام لهيئة الاستثمار السورية إيناس الأموي أن الاجتماع الأخير الذي عقد مع الجانب الإيراني كان بهدف تفعيل التعاون المشترك بين سورية والدول الصديقة في مجال ترويج الاستثمار وإمكانية تطوير علاقات التعاون الاستثمارية، من خلال التعريف بالبيئة التشريعية والاستثمارية في سورية وعرض الخريطة والفرص الاستثمارية ذات الأولوية في مرحلة إعادة الإعمار والبحث في نوعية الاستثمارات التي يرغب المستثمرين في إقامتها في سورية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضحت الأموي أن الجانب الإيراني أبدى اهتمامه بالاستثمارات المتعلقة بمجالات الطاقة والطاقات المتجددة وفي قطاع الصناعة الدوائية والصناعات الهندسية، إضافة إلى الرغبة في المشاركة بمشاريع استثمارية لمرحلة إعادة الإعمار.

ولفتت الأموي إلى أن الاجتماع الذي عقد يوم أمس بحضور السفير الإيراني في دمشق والملحقية التجارية ورئيس مجلس رجال الأعمال السوري الإيراني، تم خلاله البحث في إمكانية تفعيل مذكرات التفاهم بين هيئة الاستثمار السورية والجانب الإيراني والترويج المشترك للمشاريع والخطط الاستثمارية، والتباحث في قوانين الاستثمار الناظمة لكل ما هو في البلد، وقانون السرية المصرفية وإحداث المصارف الإسلامية، كما قدم الجانب الإيراني طرحاً موسعاً عن واقع الاستثمار في مرحلة الأزمة التي استمرت ثماني سنوات، ومرحلة ما بعد الأزمة، وكيف نجح الشعب الإيراني في الاعتماد على الخبرات والكوادر المحلية.

وأشارت الأموي إلى أن مجلس رجال الأعمال السوري الإيراني طلب عقد اجتماع آخر منفصل وموسع لبحث آليات التعاون وإقامة مشاريع تتناسب مع ظروف هذه المرحلة، وسيتم التخطيط لعقد الاجتماع والبحث في رؤيتهم للمزايا التي يمكن منحها للمستثمر الإيراني وما يمكن لقانون الاستثمار أن يقدمه من تسهيلات.

وأضافت نائب المدير العام لهيئة الاستثمار: إنه تم التطرق خلال الاجتماع إلى الخط الائتماني الإيراني وإمكانية الاستفادة منه لتمويل مشاريع استثمارية في سورية وهي فكرة سيتم طرحها على الجهات المعنية بالخط الائتماني من الجانبين، وقد أشار السفير الإيراني إلى ضرورة الاهتمام بالاستثمار في العقول كما حدث في التجربة الإيرانية من خلال تطوير إمكانية البلد بخبرات أبنائها.

وأوضحت الأموي أن هذه الاجتماعات مع ممثلين الدول الصديقة تهدف إلى عرض بيانات الاستثمار لكون قاعدة البيانات الصحيحة هي التي تساعد المستثمر وتشجعه للعمل في سورية وخاصة أن الاستثمارات في سورية ومنذ بداية العام ٢٠١٦ بدأت في التزايد حيث تم تشميل ١٧ مشروعاً دخل عدد منها في مرحلة التنفيذ الفعلي، وهو ما يتوضح من خلال الخط البياني للاستثمارات الذي أخذ منحى تصاعدياً عما كان عليه خلال العام الماضي، مضيفة: إن هذه التطوير في واقع الاستثمار يساعد على تشجيع المستثمرين للبدء بمشاريعهم وتقلل من المخاطر التي يتخوفون منها.

ولفتت الأموي إلى أن هيئة الاستثمار وضعت جدولاً زمنياً لخطة داخلية تنفيذية لرفع التوصيات والمقترحات كافة والتواصل مع الجهات المعنية كافة كوزارة الخارجية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي وباقي الجهات للبدء بخطوات فعلية لنتائج الاجتماعات.

المتحدة للتأمين
ش.م.م.ع.

دعوة إلى اجتماع الهيئة العامة غير العادية للشركة المتحدة للتأمين ش.م.م.ع

يتشرف مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين أن يدعو السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية والمقرر انعقادها في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً، وذلك في يوم الثلاثاء الواقع في 2016/06/14 في فندق داماروز – قاعة قاسيون في دمشق.

وذلك من أجل التداول في جدول الأعمال المتضمن المواضيع التالية:

١ - تعديل النظام الأساسي للشركة باضافة بند رقم 4 للمادة 23 الخاصة بصلاحيات مجلس الإدارة .
٢ - تفويض مجلس الادارة للشراء والاستثمار في العقارات / يجدد سنوياً /

التسجيل لحضور الاجتماع:

على السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة مقر الشركة بدمشق أبو رمانة، مواجه قصر الضيافة ، مدخل فندق داماروز ، اعتباراً من تاريخ 2016/06/09 من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الثانية بعد الظهر ولغاية اليوم السابق لتاريخ الإجتماع.

أو في المكان المخصص للتسجيل في مدخل قاعة الاجتماع قبل ساعة من موعد الاجتماع ، وذلك للحصول على بطاقة لحضور الاجتماع تتضمن أسماءهم والأسهم التي يملكونها أو يمثلونها، مصطحبين معهم ما يثبت مساهمتهم بالإضافة إلى الهوية الشخصية، وتبقى البطاقات المعطاة لدخول الاجتماع الأول إذا لم يكتمل النصاب المطلوب فيه معتبرة في الاجتماع الثاني.

النصاب والإنابة:

يكون اجتماع الهيئة العامة غير العادية قانونياً بحضور مساهمين يملكون ما يزيد عن 75% من أسهم الشركة. وإذا لم يتوافر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع في الجلسة الأولى تنعقد الجلسة في الموعد الثاني المحدد لذلك. وتعتبر الجلسة الثانية قانونية إذا حضرها مساهمون يمثلون 40% على الأقل من أسهم الشركة المكتتب بها.

يحق للمساهم أن ينيب مساهماً آخر عنه لحضور الاجتماع بمقتضى كتاب عادي أو أن ينيب أي شخص آخر بموجب كتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية. ويصدق رئيس الجلسة على الإنابة. ويجب ألا يحمل الوكيل بصفته هذه عدداً من الأسهم تزيد عن 10% من رأسمال الشركة، ويمثل المساهم إذا كان شخصاً اعتبارياً شخص ينتدب لهذا الغرض بموجب كتاب صادر عنه، والقاصر يمثله نائبه القانوني.

لمزيد من الإستفسار يرجى الإتصال على الرقم الرباعي 5046.